مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (40) العدد (6)2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (40) No. (6) 2018

مظاهر التخلف الاجتماعي في سورية وأثرها في إعاقة عملية التنمية

الدكتور ماجد أبو حمدان [**]
حـلا صـالح [*]

(تاريخ الإيداع 27 / 9 / 2018. قبل للنشر في 8 / 11 / 2018)

□ ملخّص □

تعالج هذه الدراسة أبرز مظاهر التخلف الاجتماعي في سورية وأثرها في إعاقة عملية التنمية الشاملة للمجتمع، وذلك انطلاقاً من ضرورة التخلص من مظاهر التخلف الاجتماعي المختلفة كسبيل لتحقيق التنمية الاجتماعية في سورية وفي مختلف المجالات ، تعالج الدراسة جانبين أساسيين أولهما يركز على مظاهر التخلف الاجتماعي في سورية كالفقر وانخفاض المستوى التعليمي أو الأمية، تراجع المستوى الصحي، سوء التغذية، البطالة .... وثانيهما يتناول متطلبات تحقيق التنمية وبالتالي القضاء على مظاهر التخلف الاجتماعي في سورية وذلك يكون من خلال وضع الخطط التنموية اللازمة للتخلص من المظاهر المذكورة.

وفي الختام قدّمت عدة مقترحات بغية المساهمة في تحقيق هدف الدراسة في التخلص من مظاهر التخلف الاجتماعي المنتشرة في سورية وذلك كسبيل لتحقيق التنمية الاجتماعية في مختلف المجالات والارتقاء بالمجتمع السوري ونقله إلى مصاف الدول المتقدمة .

[**] استاذ مساعد–قسم علم الاجتماع– كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة دمشق.
[*] طالبة دكتوراه–قسم علم الاجتماع– كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة حلب.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (40) العدد (6)2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (40) No. (6) 2018

The manifestations of social underdevelopment in Syria have had an impact on the development process

Dr. Majid Abu Hamdan [**]

Refresher Hala saleh [*]

(Received 27 / 9 / 2018. Accepted 8 / 11 / 2018)

□ ABSTRACT □

This study deals with the most important manifestations of social underdevelopment in Syria and its impact on hindering the process of the comprehensive development of society. It is based on the need to eliminate the various aspects of social underdevelopment as a way to achieve social development in Syria and in various fields. The study deals with two main aspects: The decline in the level of education or illiteracy, the decline in the level of health, malnutrition, unemployment .... The second deals with the requirements for achieving development and thus eliminate the manifestations of social underdevelopment in Syria, through the development of development plans to get rid of these A phenomenon that we have mentioned, such as poverty

In conclusion, several proposals were presented in order to contribute to achieving the objective of the study to eliminate the social underdevelopment prevalent in Syria as a way to achieve social development in various fields and to improve the Syrian society and transfer it to the ranks of the developed countries.

[**] **Associate Professor- Department of Sociology - Faculty of Arts and Humanities - University of Damascus.**

[*] **Postgraduate Student-Department of Sociology - Faculty of Arts and Humanities - University of Aleppo.**

مقدمة :

يعاني المجتمع السوري كغيره من المجتمعات ولا سيما في البلدان النامية عموماً من مجموعة من المظاهر التي تنم عن وجود تخلف اجتماعي يقف بدوره عائقاً في عملية التنمية الاجتماعية في هذا المجتمع أو ذاك، وتختلف هذه المظاهر وحدتها ودرجتها من مجتمع إلى آخر، ولكن بالمحصلة تعتبر هذه المظاهر هي السبب في تراجع وتأخر خطوات التنمية الاجتماعية في هذه البلدان، لذا بات من الضروري الإحاطة بهذه المظاهر عن طريق دراستها نظرياً وكذلك السعي لوضع الخطوات العملية اللازمة للتخلص منها ورفع مستوى المجتمع تنموياً والنهوض به من واقعه المتخلف إلى واقع آخر أكثر تقدماً وتطوراً والركيزة الأساسية في عملية التنمية هي الإنسان فعندما نقضي على ما يعانيه هذا الإنسان من مظاهر التخلف الاجتماعي من فقر وبطالة وسوء تغذية و..... غيرها. ونحسّن واقعه الصحي والمعيشي والمادي وحتى الفكري والثقافي ونعطيه حقوقه المختلفة بالضرورة سيصبح إنساناً متكاملاً وعضواً فاعلاً في تحقيق عملية التنمية الاجتماعية الشاملة.

مشكلة البحث:

تسعى مختلف البلدان ومنها سوريا إلى تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة في كافة جوانب المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ....، وذلك للحفاظ على مستوى من النمو والتقدم أسوة بغيرها من الدول المتقدمة والمتطورة، وانطلاقاً من أن تحقيق عملية التنمية الاجتماعية الشاملة يتطلب تمهيد الطريق لتحقيقها، كان لابد لأي بلد من السعي أولاً للتخلص من مظاهر التخلف الاجتماعي المنتشرة فيه وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .... وذلك كمقدمة للانطلاق نحو وضع الخطط التنموية اللازمة لنقل المجتمع السوري وغيره من حالاته الراهنة إلى حالة تنموية أفضل وبما يتلاءم مع طبيعة المجتمع السوري والمقدرات السورية والموارد المختلفة.

من هنا كانت مشكلة هذه الدراسة، ومحورها الأساسي هو الكشف عن مظاهر التخلف الاجتماعي في سوريا ومعرفة كيفية علاجها من أجل تحقيق عملية التنمية الشاملة، فالدراسة العلمية الموضوعية لهذه المسألة تتطلب الإجابة عن سؤالين أساسيين: الأول ما هي مظاهر التخلف الاجتماعي التي تقف عائقاً أمام عملية التنمية الاجتماعية في سوريا، والثاني: ما هي متطلبات عملية تحقيق التنمية الاجتماعية وبالتالي القضاء على مظاهر التخلف الاجتماعي سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي... وتحديد الآليات المناسبة للوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث :

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الإنسان نفسه ومكانته في المجتمع وذلك على اعتبار أن الإنسان هو غاية الوجود ومحور الوجود، فلا بد أن يتم النهوض به وبنائه بشكل سليم جسدياً ونفسياً وعقلياً حتى يصبح إنساناً متكاملاً فاعلاً وبالتالي تحقيق الغاية من وجوده، من هنا لابد من إشراكه في عملية التنمية والارتقاء بالمجتمع نحو الأفضل وتخليصه من كافة أشكال ومظاهر التخلف الاجتماعي التي قد يعاني منها ولاسيما أبناء المجتمعات النامية. كما تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها تسليط الأضواء على المظاهر المختلفة التي قد تعيق عملية التنمية وتمنع المجتمع من التقدم بل وتشده إلى الوراء، بالإضافة إلى ذلك تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها ستحاول المساهمة في كشف الأسس العلمية لمواجهة مظاهر التخلف الاجتماعي التي تحول دون تحقيق عملية التنمية في سوريا وذلك من خلال تحديد الآليات

والوسائل العلمية المناسبة للتخلص من مظاهر التخلف الاجتماعي التي تعيق تقدم المجتمع وتمنعه من الوصول إلى المستوى المطلوب من التنمية ومضاهاة البلدان المتقدمة.

أهداف البحث:

يتطلب تحقيق التنمية الشاملة قيام الباحثين بمختلف تخصصاتهم العلمية بتصميم البحوث المتنوعة وتنفيذها مهما اختلفت أهدافها لأن هذا قد يسهم في توضيح الطريق أمام تحقيقها. أما أهداف هذه الدراسة فيمكن حصرها بما يأتي:

أ- التعرف على المظاهر الاجتماعية للتخلف الاجتماعي والتي تقف حائلاً أمام تحقيق عملية التنمية الشاملة

ب – التعرف على المظاهر الاقتصادية للتخلف الاجتماعي والتي تقف حائلاً أمام تحقيق عملية التنمية الشاملة

ج – التعرف على المظاهر الثقافية للتخلف التي تقف حائلاً أمام تحقيق عملية التنمية الشاملة

د – محاولة تقديم مقترحات علمية موضوعية تسهم في القضاء على مظاهر التخلف الاجتماعي وتحقيق التنمية الشاملة.

المصطلحات والمفاهيم العلمية :

التخلُّف : وهو " حالة سكون وبطء تصاحب عمليات التنمية نتيجة لعدم قدرة النخب والقيادات السياسية والاقتصادية مجتمعة على صياغة نظريات ومفاهيم ذات رؤى علمية وعملية في تحسين الواقع العربي إلى الأفضل، حيث أن توافر الإمكانيات والموارد المالية إلى جانب الوسائل الفنية والبشرية دون الاستفادة منها على أرض الواقع لن يجدي شيئاً في تحسين البنى الاقتصادية والاجتماعية للأفراد القاطنين في تلك البلاد"(1).

التخلف الاجتماعي: وهو مصطلح فضفاض وواسع حاولت الدراسات والأبحاث تحديده بدقة، ولكن معناه الشمولي لا يمكن أن يقتصر على جانب من الجوانب وإنما هو يشمل كل ما هو متردي ويعاني من التقصير وعدم التطور في المجتمع. لذلك هناك من يربط التخلف الاجتماعي بالتخلف الاقتصادي وعدم استغلال الموارد المادية المتوافرة في هذا المجتمع أو ذاك ببناء الإنسان وسد حاجاته وتطوير جوانب حياته كافة بما يرفع من مستواه الاجتماعي والاقتصادي والصحي وبالتالي يساهم في دفع المجتمع إلى الأمام بجوانبه كافة، ولتحديد تعريف التخلف الاجتماعي تم اتفاق الباحثين على أن هناك مؤشرات ومعايير دالة على تخلف بلد ما " كمعيار وضعية ومستوى التعليم في المجتمع، ومعيار مستوى تغذية أفراده، ثم معيار حالة الفقر ومستوياته، معيار الحالة الصحية لأفراد المجتمع، معيار متوسط دخل الفرد في هذا المجتمع في السنة الواحدة أو العام الواحد"(2).

مظاهر التخلف الاجتماعي: وهي مجموعة من المؤشرات والمعايير التي تم الاتفاق عليها من قبل الباحثين والدارسين على أن مجتمع ما يتسم بالتخلف إذا انطبقت عليه هذه المؤشرات والمعايير، وهي كما تحدثنا عنها متعددة: كالفقر وانخفاض مستوى التعليم أو انخفاض مستوى دخل الفرد.....

التنمية: وهي: "ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الراهن إلى وضع أعلى وأفضل، وحسن استغلال الطاقات المتوفرة والموجودة والكامنة وتوظيفها للأفضل، ويمكن القول بأنها: " عملية تغيير اجتماعي مخطط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل وبما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. وقد تكون التنمية شاملة ومتكاملة، أو تنمية في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية، أو الزراعية"(3).

وعلى ذلك فهي عكس التخلف، وكل بلد يسعى إلى القضاء على مظاهر التخلف الاجتماعي والقضاء على أسبابه، وذلك على طريق النهوض بالفرد والمجتمع للسير به على طريق التقدم والتنمية، لذا تسعى الأنظمة السياسية إلى وضع

الخطط التنموية اللازمة لذلك بما يتناسب مع الإمكانيات المتوافرة والتي تلائم الواقع والبنيان الاجتماعي في هذا المجتمع.

منهجية البحث:

تندرج هذه الدراسة ضمن إطار الدراسات المكتبية (النظرية)، التي تركز بالدرجة الأولى على أدبيات علم الاجتماع المتاحة أمام الباحثين التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بمشكلة الدراسة، يستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، إذ يمكن هذا المنهج الباحث من تقديم توصيف دقيق للعناصر المختلفة التي تتكون منها الظاهرة قيد الدراسة، كما تتيح له تحليل الظاهرة المدروسة إلى العناصر الأولية المكونة لها، بغية الكشف عن العلاقات الجوهرية التي تربط بين متغيراتها، وهذا بدوره يساعد على تحديد الأسباب التي أدت إلى حدوث الظاهرة بشكلها الحالي، ويسهم في تقديم تفسير علمي لها، ومن ثم يمكّن الباحث من تقديم المقترحات العلمية التي تعزز توافر هذه الأسباب إن كانت الظاهرة مفيدة للمجتمع، أو استخلاص المقترحات العلمية التي تحد من انتشار هذه الأسباب، أو تعمل على التخلص منها في حال كونها ضارة.

مظاهر التخلف الاجتماعي:

بداية يمكن القول بأن التخلف هو حالة معاكسة تماماً للنمو والتقدم وهو مرحلة تمّر بها المجتمعات النامية عموماً إن لم يكن في كل الجوانب فهي تعاني قصوراً في جانب أو آخر وحتى البلدان المتقدمة لابد لها أن تعاني من بعض المظاهر التي لابد لها من تجاوزها أو إلغائها من مسيرة تقدمها وتطورها.

فهناك من يرى أن على البلدان النامية ومنها البلدان العربية أن تنتهج نفس النهج وتسلك نفس المسلك الذي سلكته الدول أو البلدان المتقدمة حتى تسير معها جنباً إلى جنب في مسيرة التقدم والنمو، ولعل السبيل إلى ذلك هو وضع المزيد من خطط التنمية اللازمة للنهوض بهذه البلدان وجعلها تلحق بركب الدول المتقدمة أو دول الغرب. لكن برأيي أن هذه البلدان ومنها بلداننا العربية يجب ألا تسعى إلى أخذ عملية تنمية جاهزة مفصلة على مقاس دول أخرى، وإنما عليها أن تخلق عملية تنمية تناسب وتلائم واقعها وظروفها الفعلية وإلا كانت عملية التنمية مستوردة وبعيدة عن الواقع وغير مجدية.

وكما ذكرنا وضعت بعض المعايير من قبل الباحثين والدارسين والتي يعتقد بأنها البوصلة التي تحدد اتجاه مؤشر التخلف والتقدم في بلد ما، ومن هذه المعايير مستوى تعليم الفرد ومستوى الخدمات الصحية المقدمة له، وكذلك مقدار تمكين المرأة وإعطائها حقوقها كافة، وكذلك نصيب الفرد من الدخل الوطني وغيرها من المعايير الأخرى، وبناء على ذلك سوف نحاول تقسيم مظاهر التخلف الاجتماعي في هذا البحث وتصنيفها إلى ثلاث مجموعات: اجتماعية- اقتصادية- ثقافية وفكرية.

فإلى أي مدى تنتشر مظاهر التخلف الاجتماعي هذه في مجتمعنا كما غيره من المجتمعات النامية، ولاسيما أن هذه المظاهر لابد وأنها تعمقت من جديد وبشكل كبير بعد ما تعرض له بلدنا سورية من أحداث وويلات هزت بنيانه الاجتماعي والاقتصادي الفكري والثقافي وخاصة أن " الأزمة السورية " ماتزال مستمرة وماتزال خسائرها بازدياد وفي كل الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبدعم من الدول المسماة متقدمة والتي تهدف دائماً إلى تكريس تبعية بلداننا العربية إليها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وتسعى جاهدة للحفاظ على تقدمها وخططها ومشاريعها التنموية عن طريق نهب ثرواتنا ومقدرات بلداننا، وتسعى للحفاظ على تماسكها الاجتماعي على حساب تمزيق وحدتنا وشملنا، وإدارة

شؤونها بعقول شبابنا وجذبهم بالمغريات المتعددة وتفريغ أوطاننا من عناصر القوة الموجودة فيها وهي المال والأيدي العاملة والعقول، وبلداننا من دون هذه المكونات تبقى تابعة ومغلوب على أمرها، إذ يتم التحكم بها عن بعد من قبل المتلاعبين بالعقول والأموال والأحوال والمصائر، وهي بالمقابل أي بلداننا بغفلتها وتبعيتها تكرس من تبعيتها لتلك الدول ولا تستطيع التخلص من مظاهر التخلف المتعددة، فطالما أنها بلدان مُستهلِكَة وغير منتجة سوف تبقى مظاهر التخلف فيها فهي تستهلك منتجات غيرها وأفكار غيرها، وأمام قصور خطط التنمية فيها يصبح التقدم أمر متعثر وغير ممكن وتبقى المشاريع التنموية مجرد حبر على ورق في كثير من الأحيان لأن هذه المشاريع لا تلائم الواقع وليس هناك أرضية متينة لتطبيقها مع ظروف الاحتلال أحياناً والحروب والأزمات أحياناً أخرى، فكلما حاولت هذه الخطط الوقوف على قدميها عادت إلى مرحلة الصفر على كل حال سوف نحاول إجمال أهم المظاهر التي تدل على التخلف الاجتماعي في البلدان النامية بشكل عام وبلدنا سوريا بشكل خاص على الشكل التالي:

1- <u>المظاهر الاجتماعية للتخلف:</u>

يمكن القول بدايةً بأن التخلف يتخذ أشكالاً متعددة من الناحية الاجتماعية، فهو يتجلى في العديد من الأوجه منها انتشار الأمية أو تدني مستوى التعليم لدى أبناء المجتمع، كذلك سوء التغذية وتدني مستوى الخدمات الصحية، عدم تمكين المرأة، ارتفاع عدد السكان (ارتفاع معدل الإنجاب)، الهجرة الداخلية سواء بين المحافظات أو بين الريف والمدينة، كل هذه الأمور قد تعتبر مؤشرات على وجود تخلف اجتماعي في هذا البلد أو ذاك وسوف نتحدث عنها بشيء من التفصيل.

<u>انتشار الأمية أو تدني مستوى التعليم:</u> حيث أن الأمية أينما وجدت إنما هي مؤشر خطير للدلالة على وجود التخلف الاجتماعي، وبالتالي فإن التخلص منها يعد أحد أبرز مقومات التقدم وتحقيق خطط التنمية في أي مجتمع، ذلك أن وجود الإنسان المتعلم المتنوّر إنما يسهل تطور المجتمع والعكس صحيح. لذا يجب العمل على محو الأمية بين صفوف أبناء المجتمع، والمقصود بمحو الأمية " درجة سيطرة الفرد على الرموز في شكلها المكتوب أو المقدرة على صياغة وفك شيفرة الرسائل المكتوبة، أي المقدرة على القراءة والكتابة "(4).

بداية يمكن القول بأن الأمية هي عدم مقدرة الفرد على القراءة والكتابة وإجراء أبسط العمليات الفكرية كالحساب وغيرها، وإذا كان الفرد في زمننا هذا لا يستطيع القيام بهذه العمليات البسيطة فكيف له أن يعيش ويساير روح العصر التي باتت مفعمة بأحدث التقنيات والحاسبات والإمكانيات المعلوماتية المتطورة التي تحتاج إلى ملكات ومهارات لغوية وذهنية وفكرية على مستوى متقدم من أجل إمكانية التعامل معها ومسايرتها.

وبناءً على ذلك بات من اللازم إدراك خطر تفشي الأمية في الوطن العربي عموماً وسورية خاصة، واعتبارها مشكلة حقيقية تهدد النهوض في المجالات كافة، وهذا يستوجب الالتفات إلى وضع سياسات جديدة خاصة بالإحاطة بهذه المشكلة وإجراء إحصائيات لعدد الأميين الحقيقي وفرض سياسات التعليم الالزامي وهذا بالفعل دائم في سوريا ولكن ما سمي " بالأزمة السورية " كان كفيلاً بإرجاع إمكانيات هذا البلد التعليمية إلى مراتب متأخرة بعد أن كان قد احتفل بانتهاء ظاهرة الأمية في كل من محافظتي السويداء وطرطوس تماماً، فالواقع المأساوي للأمية في البلدان العربية وفق نتائج التعداد العام للسكان سنة 2006 يشير إلى " أن عدد الأميين في الوطن العربي بلغ 17,014 مليون أميّ، موزعين على فئة الإناث وهن الأكثرية، حيث بلغت نسبتهن 61,5% أي 10,468 مليون أنثى، مقابل 6,546 مليون ذكر بنسبة 38,5% من جملة الأميّين "(5). أي بالنظر إلى عدد سكان الوطن العربي البالغ تقريباً 390 مليون فرد هناك حوالي 17,014 مليون فرد أمّي وهي نسبة عالية في ظل ما يشهده العالم من تقدم علمي ومعرفي وتكنولوجي،

ومن هنا يجب قراءة المشهد وإدراك خطورة هذا الرقم فالأمر لا يتعلق بالأمية الهجائية ومعرفة الحروف والأرقام فقط وإنما هناك من يرى أن الأمية في الوطن العربي ككل تفرز أنواعاً أخرى متعددة من الأمية فهناك " الأمية المعلوماتية، والأمية الثقافية والأمية الوظيفية، الأمية العلمية، الأمية البيئية، الأمية الحضارية، الأمية المهنية....."(6). فانتشار الأمية يعني وجود الجهل ووجود الجهل يعني الركود والقصور في قطاعات المجتمع وذلك على اعتبار الفرد هو الحجر الأساسي في كل هذه القطاعات وهو لا يمتلك المفاتيح الأساسية للدخول إلى أي قطاع أو مجال فينتهي به المطاف إلى الفشل أينما حل في الأسرة وفي الشارع وفي التعامل مع الناس من حوله وفي مكان العمل، فالفرد كلما تعلم أكثر كلما زادت معرفته وتوسعت مداركه ومعلوماته وأصبح أقوى ولاسيما في عالم المعرفة اليوم

ونحن عندما نتحدث عن الأمية كمشكلة وحالة مرضية وعلامة من علامات أو مظاهر التخلف الاجتماعي فلا بد من البحث في الأسباب التي تؤدي إليها والحاضنة الاجتماعية لها بغية الإحاطة بها ووضع الاستراتيجيات اللازمة للخلاص منها في الوطن العربي عامة وسورية خاصة والتي كانت فيها نسبة الأمية عام 2004 تعادل 19% فكيف بها بعد الأزمة" ولعل أهم أسباب انتشارها في سورية ما يلي:

- " ضعف الجهود والممارسات الرسمية في مجال محو الأمية وعدم تكامل هذه الجهود مما يخلق إطار اجتماعي لمحاربة الأمية والتخلص منها.
- استمرار تدفق منابع الأمية كالتسرب الدراسي وعدم تعليم الفتيات وفي الاخص في المناطق الشرقية والريفية.
- لم يفضي التطور الحاصل في البنيتين الاقتصادية والاجتماعية إلى تنامي ثقافة محاربة الأمية ورفض فكرة وجود أناس أميين بين أفراد المجتمع"(7).

بالإضافة إلى هذه الأسباب هناك الكثير من الأسباب المتأتية من التركيبة الاجتماعية الخاصة ببلداننا العربية منها ما يتعلق بالفرد نفسه أو بالأسرة أو المجتمع أو سياسة الدولة أو جملة العادات والتقاليد والذهنية المختلفة وطبيعة الحياة والظروف السياسية والاقتصادية وغيرها، فهناك من يرى أن أسباب الأمية هي:

- " الزواج المبكر وبالتالي صغر عمر الوالدين وافتقارهما للتعليم في بعض الأحيان.
- التقاليد والعادات في بعض المجتمعات والتي تحول دون التحاق الإناث بالمدارس التعليمية.
- معاناة الطفل من صعوبات في التعلم كصعوبة التهجئة والقراءة والإمساك بالقلم والكتابة والبطء في الفهم والإدراك.
- افتقار المدارس في المناطق النائية إلى رعاية الدولة، وعدم توفير المعلمين الأكفاء، وافتقار بعض المعلمين لمهارات التعليم والتدريس والتعامل مع الأطفال مما يسبب فشلهم في إيصال الرسالة التعليمية ونفور الأطفال من المدرسة.
- كثرة الحروب والمشاكل وعدم الاستقرار الأمني في المجتمع.
- التسرب المدرسي في ظل غياب الرقابة الصارمة من المدير والمعلمين.
- انشغال الوالدين عن متابعة أبنائهم في المنزل وخاصة في الصفوف الأولى الأساسية"(8).

بالإضافة إلى ذلك هناك من يرى بأن الانفجار السكاني قد يحول دون حصول الفرد في البلدان العربية على نصيبه من التعليم، ولكن بالرغم من ارتفاع هذا المعدل في سورية إلا أنها تمتلك نظام تعليمي جيد وبالرغم من نسبة الأمية الموجودة وبالرغم مما تعانيه من ظروف سياسية مازال التعليم مجاني وتحاول الدولة قدر المستطاع أن تلحق أبناء

المناطق الساخنة والمهجرين بمدارس المحافظات الأخرى إيماناً منها بأن التعليم هو أحد أركان التطوير والتنمية في المجتمع.

❖ **سوء التغذية أو تدني مستوى الخدمات الصحية:**

بالإضافة إلى الأمية فإن ما يعانيه الفرد من سوء التغذية ونقص الموارد ولاسيما في الاحتياجات الأساسية ولاسيما من الطعام والشراب الصحيين وكذلك الخدمات الصحية يعتبر أحد أبرز المؤشرات على وجود تخلف اجتماعي في هذا البلد أو ذاك، فمن حق أي فرد أن يحصل على الطعام والشراب والدواء والعناية الصحية التي تضمن له حياة كريمة وتجعل جسده سليماً معافى وقوي، فالعقل السليم في الجسم السليم، والإنسان بحاجة إلى طاقة متجددة باستمرار كي يكون بإمكانه الإنتاج والعمل والعطاء وحتى الحركة، فإذا كان الجسد لا يأخذ كفايته من الطعام والسعرات الحرارية ولديه المناعة ضد الأمراض فكيف له أن يكون سليماً وقوياً، وخير دليل هو ما نراه في السودان والصومال واليمن اليوم وجنوب افريقيا وغيرها وخاصة أن ما تشهده بلداننا العربية من صراعات ونزاعات وحروب قد استنفذ مقدراتها وزادها فقراً وجوعاً، حتى أن الفرد فيها قد لا يحصل على نصيبه من السعرات الحرارية وهذا بالضرورة يُحدِث تغيراً فيزيولوجياً في الجسد البشري ويجعله واهناً وضعيفاً وغير قادر على الإنتاج قياساً بالإنسان في الدول الاوربية أو الأمريكية مثلاً حيث أنه من أبرز المظاهر الدالة على التخلف هو " تدني الخدمات الصحية، وانتشار الأمراض المعدية بين فئة كبيرة من الناس، وعدم تأمين العقاقير والأدوية والمضادات لهذه الأمراض وارتفاع معدل الوفيات وعدم توفر الموارد الأساسية، وشُحّ المياه"(9).

فسوء التغذية وتدني مستوى الخدمات الصحية والعلاجية اللازمة لاستقامة الجسد البشري قد يودي بحياة الفرد أو يولِّد لديه حالة مرضية مزمنة تجعله يعاني الكثير وقد يسبب العدوى للآخرين، حتى أنه قد يصل إلى مرحلة أن جسده لا يستجيب للعلاج ويصبح لديه سوء امتصاص وسوء تغذية وتتغير معالمه الفيزيولوجية وكل ذلك نتيجة عدم حصوله على العناصر الغذائية المتنوعة والمتكاملة اللازمة لبناء مكونات جسدية، وهذا كله قد يعود إلى مجموعة من الأسباب المتنوعة مثل:

❖ " تناول غذاء غير صحي، وتناول وجبات غير متوازنة بالعناصر الغذائية الأساسية.

❖ الفقر وغلاء أسعار المنتجات الغذائية.

❖ التغير المناخي الحاصل الذي يحرم من زراعة المحاصيل المتنوعة في بعض البلدان.

❖ تدني جودة الإنتاجية الزراعية وذلك لاستخدام الكثير من المواد والأسمدة الصناعية التي تفقد النبات عناصره الأساسية.

❖ عدم إرضاع الطفل عند ولادته رضاعة طبيعية، واعتماده على الحليب الصناعي الذي يحتوي على عناصر محددة.

❖ التلوث البيئي، والماء الملوث وغير النظيف.

❖ انتشار المجاعات"(10).

تعتبر هذه أبرز الأسباب الكامنة وراء سوء تغذية الفرد وعدم حصوله على حقوقه الصحية كالطعام الصحي والشراب النظيف والعلاج والدواء اللازم. فهناك أسباب تتعلق بالفرد نفسه والنظافة الشخصية وأخرى تتعلق بالهواء والماء ونوعية الطعام وأخرى تتعلق بالبيئة المحيطة وأخرى بالمسؤولية الاجتماعية للدولة، فالفرد أمانة لدى الدولة ومن الطبيعي أن يحصل على نصيبه من السعرات الحرارية اليومية ففي الوقت الذي تصرف فيه الدول العربية مليارات على استيراد

الأسلحة والاقتتال المستمر تنسى نصيب أفرادها من الطعام والشراب والعلاج الصحي، فحتى الحيوانات الأليفة تحظى في الغرب بمقدرات ونوعية طعام وشراب أفضل من بعض الأفراد في البلدان النامية، ويتم أخذها بشكل دوري إلى المراكز الصحية وتخضع للفحوص الطبية ولديها استمارات صحية وتعطى لقاحات ويتم العناية بطعامها وشرابها، فهذا دليل على وجود تخلف اجتماعي يجب تجاوزه.

❖ **عدم تمكين المرأة :** وهذا مؤشر آخر على وجود تخلف اجتماعي لابد من تجاوزه لتحقيق التنمية المستدامة، والمقصود بعدم تمكين المرأة هو عدم الاعتراف بحقيقة أساسية وهو أن المرأة تكّون نصف المجتمع لذلك لابد من الاعتراف بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة وتمكينها من ممارسة ما تريد من هذه الحقوق على أرض الواقع جنباً إلى جنب مع الرجل فهذا يساعد على دفع عجلة التنمية والقضاء على التخلف، فالمرأة هي حجر الأساس في الأسرة وهي رمز العطاء وإعداد الأجيال فكلما كانت بخير كان المجتمع ككل بخير.

ولكن للأسف في الوقت الذي تغيرت فيه الكثير من المفاهيم والعادات والتقاليد والتي تنادي بضرورة تفعيل دور المرأة وتمكينها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية في المجتمع، نرى في مجتمعاتنا أن الثقافة التقليدية تقف عائقاً أمام إسهام المرأة في عملية التنمية بشكل حقيقي وفاعل .

وهذا ما أكد عليه الدكتور أبو حمدان حيث أشار إلى أن المرأة ولاسيما المرأة السورية تعاني جملة من الصعوبات التي تقف حائلاً أمام عملية مشاركتها الفعلية في عملية التنمية فهناك أولاً صعوبات اجتماعية وثقافية كالزواج المبكر والنظرة الدونية للمرأة مقارنة مع الرجل وحصر دور المرأة بتربية الأولاد وتدبير شؤون المنزل، ثانياً هناك صعوبات في الإعداد العلمي والتأهيل المهني للمرأة وهذه الصعوبات تتمثل في عدم حصول المرأة على حصتها من التعليم قد يعود ذلك لأسباب مختلفة منها تفكير الأهل أو التسرب من المدارس أو ابتعاد المدارس عن المنزل أو اختصار المرأة بالعمل المنزلي.... ثالثاً: صعوبات إدماج المرأة في عملية الإنتاج كالثقافة التقليدية السائدة والتي تحاول تكريس دونية المرأة وضعف طاقاتها وكذلك الأمية وتدني المستوى الاقتصادي للمرأة يحدان من تمكين المرأة. رابعاً: تدني مشاركة المرأة في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار. خامساً: صعوبات متعلقة بالتمييز بين الجنسين(11).

كل تلك الصعوبات تضع العصي في الدواليب وتعيق التمكين الأمثل للمرأة في مواقع القرار والمسؤولية الاجتماعية ولاسيما في المناطق التي مازالت تعتبر المرأة مجرد " عورة " ولا تفكر بإمكانياتها الذهنية وطاقاتها العقلية والإنتاجية وإنما تختصرها كجسد فقط أو أنها غير قادرة على امتلاك زمام نفسها في التعامل مع الآخرين خارج نطاق بيتها وأسرتها، وهذا أيضاً يتركز بشكل أكبر في المناطق الشرقية والريفية من سوريا ويمنع بالتالي المرأة نفسها من تثقيف ذاتها وتبقى جاهلة بحقوقها والأكثر من ذلك أن تلك الحالة تنتقل إلى الأجيال القادمة على اعتبار أن المرأة هي الحاضن الأساسي للطفل منذ صغره وستنقل له بالتأكيد الموروث التقليدي حول المرأة، كما أن عدم تمكين المرأة وتفعيل دورها الحيوي في عملية التنمية سوف يؤخر الانطلاق النوعي لهذه العملية ويحرم المجتمع من نصف طاقاته تلك التي تستحوذ عليها المرأة.

من هذا المنطلق تعمل الدولة السورية على إزالة القيود التي تمنع تطور المرأة ومشاركتها في بناء المجتمع وتحاول إعطائها حقوقها كافة ولاسيما في الآونة الأخيرة حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة النساء بلغت حوالي 40% من أعضاء اتحاد الصحفيين السوريين الذي يضم العاملين في الصحافة والإذاعة والتلفزيون، كما أن نسبة النساء في الحكومة السورية تتجاوز 7%، كما يبلغ عدد أعضاء مجلس الشعب السوري من النساء ثلاثين عضوة وبنسبة 12%

من عدد أعضاء المجلس، كما تشغل النساء 11% من مجموع الدبلوماسيين السوريين، و14% من مجموع القضاة السوريين و16% من مجموع عدد المحاميين السوريين .....(12).

مع كل ذلك وبالرغم من أن الطريق ممهّد أمام المرأة للحصول على فرص متكافئة مع الرجل إلا أن الثقافة الذكورية التقليدية ربما تشد المرأة إلى الوراء وتقيد حريتها وتأسر رأيها مهما كانت متقدمة، كذلك فإن قانون الأحوال الشخصية يحتاج إلى إعادة النظر في بعض بنوده التي تظلم المرأة وتعتبرها غير كفء أو غير مؤهلة لتحمل المسؤولية في مسائل من نوع حضانة الأولاد وأن الوصاية عليهم يجب أن تكون للأب وغيرها مما يكرس فكرة أن المرأة مستضعفة وفي حاجة دائمة لوجود الرجل في حياتها.

❖ **ارتفاع عدد السكان أو زيادة معدل الإنجاب أو عدم المقدرة على تنظيم أو تحديد النسل:** وغيرها من التسميات التي تصب في بوتقة واحدة، كلها يمكن أن تعتبر أحد أوجه التخلف الاجتماعي وبالتالي تشكل عائقاً حقيقياً في وجه عملية التنمية. فعندما يعاني مجتمع ما من عدم مقدرة الزوجين على ضبط عدد الأولاد الذين سوف ينجبونهم ويستطيعون تربيتهم تربية سليمة وصحيحة آخذين بعين الاعتبار الموارد الموجودة من غذاء وماء ومأوى وأجور تعليم وملابس وغيره، سوف تصبح هذه الخطوة غير المدروسة عبئاً على المجتمع ككل وسوف يعاني من مشكلة التضخم السكاني بمعنى سوف يصبح عدد السكان في هذا المجتمع غير متناسب أو متلائم مع الموارد الموجودة فيه وسوف تقل فرص الفرد الواحد في حياة أفضل وطعام أفضل ودواء جيد وعمل جيد أيضاً. وسوف يتحمل المجتمع أعباء إضافية ينوء بحملها وسوف يكون هناك تفاوت طبقي بالضرورة، وسوف يزداد الاستيراد على حساب التصدير ومديونية الدولة سوف ترتفع، ولن يكون هناك اكتفاء ذاتي، وهذا هو حال معظم دول الوطن العربي حتى بات ذلك مظهر غير حضاري بل وتهديد حقيقي للمشاريع التنموية في هذه الدول، حيث تشير الأرقام الإحصائية إلى أن سكان الوطن العربي " يتضاعفون كل (25) عام تقريباً وأن متوسط النمو السكاني العربي بلغ(3%) سنوياً مقابل (1,7%) في العالم كله، كما أن معدلات المواليد مرتفعة تتراوح بين (50–35) بالألف، إضافة إلى أن معدل الخصوبة بين النساء العربيات يعد أعلى معدل في العالم، فقد كان هناك (208) مولوداً لكل ألف امرأة تتراوح أعمارهن بين (15–49) سنة"(13).

كذلك الحال بالنسبة للزيادة السكانية في سورية فقد خرجت عن السيطرة ولابد بالنسبة للإحصائيات المتوافرة من اتخاذ تدابير خاصة بتحديد النسل والحد من هذه الزيادة فهناك من يرى بأن سورية تحتاج إلى /15/ عام مقبل ليبدأ هذا النمو أي النمو السكاني بالانخفاض، وأما السبب في هذه الزيادة في سورية فهو يعود إلى " تحسُّن الشروط الصحية والخدمات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسب الولادة وتناقص عدد الوفيات، مما أدى إلى ارتفاع عدد السكان والذي أحدث خللاً اجتماعياً، حيث بلغ معدل النمو 2,45% في عام 2009 مثلاً وهو أعلى معدلات النمو في العالم"(14).

وهذا بحاجة إلى العلاج لما يفرزه من مخاطر اجتماعية كالبطالة وعدم كفاية الموارد وسبل المعيشة لأفراد المجتمع وغيرها من الأمور التي تقف حائلاً أمام عملية التنمية.

❖ **الهجرة الداخلية :**

يقصد بالهجرة الداخلية" الانتقال الجغرافي للسكان بين المحافظات التابعة للدولة، وتتضمن أيضاً الهجرة الريفية، ويقصد بها انتقال السكان من الريف إلى المدينة"(15).

ويمكن القول أن من الملاحظ حول هذا الأمر أن هناك اتجاه بشكل عام في الدول العربية من قبل السكان لترك القرى والأرياف والاستقرار في المدن ولاسيما الكبرى منها كالعواصم والمدن الكبرى، وهذا يحرم بالضرورة الأرياف من القوى العاملة في الأرض ويقلل من إنتاج المحاصيل الزراعية وقد باتت الهجرة الداخلية وبخاصة الانتقال من الريف إلى

المدينة ظاهرة ملحوظة مع الاتجاه نحو التصنيع وترك الاعتماد على الزراعة في تحقيق النمو الاقتصادي وبناء الناتج أو الدخل المحلي للقطر، وهذا بالضرورة خلق نوعاً من الفراغ في الريف وبالمقابل سبب الكثافة السكانية في المدن والتزاحم على فرص العمل وأماكن الإقامة وغيره من نقل عادات وتقاليد الريف إلى المدينة وهناك من يرى أن الهجرة الداخلية تسبب الكثير من المشكلات والنتائج السلبية منها:

- " فقدان المناطق الزراعية لخيرة أبنائها باعتبار أن المهاجرين من الريف هم من العناصر الفتية وغالباً الأكثر ثقافة ووعياً.
- تشكل أحزمة البؤس والفقر حول المدن، فمثلاً مدينة القاهرة تستوعب نحو(45%) من سكانها في مناطق المخالفات والفقر.
- تفجُّر جملة من المشكلات الاجتماعية كمشكلات تكيُّف المهاجرين مع مناطق سكنهم الفقيرة واضطرارهم للعمل في المهن الهامشية ليشكلوا ما يسمى (بجيش البطالة الاحتياطي في المدن).
- تفاقم جملة من المشاكل البيئية واتساع نطاقها باستمرار، وفي مقدمتها الاستيلاء على المناطق الخضراء المحيطة بالمدن"(16).

بالإضافة إلى الهجرة من الريف إلى المدينة قد ينتقل السكان بين المحافظات ضمن البلد الواحد وذلك لأسباب متعددة منها الرغبة في الحصول على فرص عمل أو للدراسة أو بحكم الزواج وغيرها من الأمور كالظروف الأمنية التي يشهدها البلد السوري خلال " الأزمة السورية " حيث تضطر هذه الظروف السكان إلى النزوح والهرب من القتل والتدمير و الإرهاب إلى محافظات أكثر أماناً وهدوءاً، وهذا بدوره يسبب مشكلات اجتماعية وبيئية، ومشكلات تتعلق بالازدحام وغلاء الأسعار وصعوبة إيجاد منزل للسكن ناهيك عن المشكلات النفسية وصعوبة التأقلم والتكيف، وأما عن الأسباب التي قد تدفع الفرد إلى الهجرة الداخلية فهي متعددة منها:

- " التكلفة المنخفضة للهجرة الداخلية مقارنة بالخارجية
- انعدام مشاكل الدخول والخروج ضمن الدولة الواحدة مقارنة بما يواجهه المهاجرون دولياً.
- انعدام مشاكل اللغة التي يتعرض لها المهاجرون دولياً عند انتقالهم إلى دولة تختلف في لغتها عن لغتهم الأم.
- توافر الاستعداد النفسي للهجرات الداخلية بشكل أكبر من الهجرات الخارجية"(17).

من هنا فإن الهجرة الداخلية تعتبر مظهراً من مظاهر التخلف الاجتماعي والذي يؤخر تحقيق خطط التنمية الاجتماعية لأنه يترك آثاراً اجتماعية واقتصادية ونفسية على المجتمع المهاجر منه والمهاجر إليه مالم تسعى الدولة إلى توفير كافة الخدمات اللازمة وعوامل الجذب الضرورية لضمان تمسك الفرد في قريته أو ريفه أو محافظته والاستقرار نفسياً ومادياً في مكان إقامته بشكل لا يمكن معه الاستغناء عنه والهجرة إلى مكان آخر غيره .

2- المظاهر الاقتصادية للتخلف:

كما أن التخلف الاجتماعي يتخذ العديد من المظاهر، كذلك الحال فإن التخلف على المستوى الاقتصادي قد يتخذ مظاهر دالّة عليه، وعند توافر هذه المظاهر في أي بلد هناك اتفاق على تسمية هذا البلد بالمتخلف اقتصادياً وقد كثر الحديث عن إمكانية وضع تعريف للتخلف الاقتصادي فهناك من يرى بأن الدول المتخلفة اقتصادياً هي " الدول التي ينخفض فيها مستوى المعيشة انخفاضاً ملحوظاً ويقل فيها متوسط الاستهلاك والرفاهية المادية بالقياس إلى مواردها المادية والبشرية المتاحة"(18). بهذا المعنى يمكن الحديث عن عدة مظاهر للتخلف الاقتصادي منها: الفقر، انخفاض مستوى الأجور، البطالة، تدني مستوى الرفاهية، وانخفاض متوسط دخل الفرد في المجتمع، انخفاض معدل الصادرات،

التبعية الاقتصادية وغيرها من المظاهر الدالة على التخلف الاقتصادي والتي حكماً تقف عائقاً في وجه خطط التنمية، والعكس صحيح فإن فشل خطط التنمية بدوره سوف يقود إلى مثل هذه المظاهر والتي سوف نتناول بعضها هنا:

❖ **الفقر:** وهو ظاهرة منتشرة في مجمل الدول النامية ولا يخلو أي بلد من وجود شريحة من الفقراء بنسب متفاوتة ولكن بشكل عام الفقر الذي نقصده هنا هو " عدم القدرة على الحصول على الاحتياجات الضرورية لعدم توافر أسباب العيش الكريم، وهو ما يعني العوز والتعرض للجوع والحرمان والإملاق"(19).

فمثلاً في سورية يصل عدد السكان الواقعين تحت خط الفقر الأعلى إلى 6,7 مليون سوري عام2007، بمعدل 33,6 % من السكان، يتركز الفقراء بشكل أساسي في المناطق الريفية بمعدل 56% ممن يعيشون حالة فقر شديد"(20).

فكيف هو الحال اليوم بعد ما شهدته سورية من حالة تأزُّم وحرب مستمرة زادت من نسبة الفقر وأعداد الفقراء، والخطير في الأمر أن الفقر مرتبط اجتماعياً بكل من الفرد والأسرة واحتياجاتهم للغذاء والدواء والشراب واللباس فينعكس على جوانب حياتهم كافة. والفقر بالضرورة مرتبط بالبطالة فالبطالة تنتشر بين الفقراء بنسب كبيرة.

❖ **البطالة :** يتفق أيضاً الباحثون بأن سورية تعاني من تضخم في أعداد العاطلين عن العمل وتحتل مرتبة متقدمة، وعند الحديث عن أعداد العاطلين عن العمل يجب التمييز بين شخص عاطل عن العمل بشكل مقصود إما لعدم رغبته في العمل أو بسبب الجهل....، وبين الشخص الذي يريد الحصول على فرصة عمل حقيقية ولكن ليس بمقدوره ذلك لعدم توفر فرص العمل من قبل الدولة وخطط التنمية التي تضعها، فمثلاً هناك خريجي جامعات بالآلاف من مختلف الاختصاصات ينتظرون فرصة للتعيين في أحد مؤسسات الدولة منذ سنوات وحتى قبل "الأزمة السورية" ومازالوا ينتظرون هذه الفرصة أو أنهم اتجهوا للعمل الخاص أو الأعمال الحرة والتي لا تتناسب مع إمكانياتهم وطموحاتهم، وحتى لو جاءتهم فرصة عمل فإن عدد الراغبين في العمل يفوق بنسبة كبيرة جداً الشواغر المطلوبة.

ولعل أبرز الأسباب الكامنة وراء تفشي ظاهرة البطالة في سورية هي: "معدل النمو السكاني المرتفع، ارتفاع حجم قوة العمل، اعتماد سوق العمل على عمالة ذات مستوى تعليمي منخفض، ضعف الطلب على الأيدي العاملة، عدم مواكبة نمو الاستثمار لنمو أعداد المتعطلين، كما أن انخفاض مستوى الأجور أدى إلى زيادة البحث عن فرص عمل توفر دخلاً أعلى"(21).

❖ **متوسط دخل الفرد :** يعتبر متوسط دخل الفرد أيضاً من المؤشرات الدالة على التخلف الاقتصادي في سوريا ولاسيما خلال الأزمة حيث تشير الإحصائيات إلى أن هناك انخفاض كبير في دخل الفرد وأجره وبين حجم الإنفاق فقد بات من الملاحظ غلاء الأسعار والمعيشة وبات راتب الموظف مثلاً لا يكفي لتغطية احتياجات الأسرة الأساسية من الطعام واللباس، حيث أن "تكاليف المعيشة لأسرة سورية مكونة من خمسة أشخاص في الربع الأول من عام 2017 بلغت أكثر من /230/ ألف ليرة سورية شهرياً أي حوالي/7/ أضعاف متوسط دخل الفرد الواحد البالغ /33/ ألف ليرة"(22). وقد أشارت الإحصائيات بأن سوريا في ذيل قائمة متوسط الراتب الشهري على مستوى الدول العربية، حيث أن هذا المتوسط لا يتجاوز /50/ دولار شهرياً، وهو لا يغطي 10% من حاجات الفرد ومتطلباته الأساسية طبعاً إذا كان الفرد موظفاً أو لديه فرصة عمل ولا يعيل العديد من الأفراد ضمن أسرته كالأولاد والأب والأم والأخوة والأخوات غير الموظفين، ولاسيما أن أسعار المواد الأساسية من الغذاء والدواء واللباس وغيرها زاد بمعدل /12/ مرة عن الأعوام السابقة.

❖ **انخفاض معدل الصادرات :** وهو مؤشر مأساوي على وجود تخلف اقتصادي ففي سوريا مثلاً انخفضت نسبة الصادرات من المنتجات الزراعية كالحبوب والأقطان والحمضيات وزيت الزيتون والثروة الحيوانية وحتى مشتقات النفط

وغيرها من الموارد، في حين زاد الاستيراد وذلك مرتبط بالأوضاع الأمنية التي سببت تدهور في الوضع الاقتصادي السوري، فقد خرجت الكثير من المعامل والمصانع وحتى الأراضي الزراعية عن سيطرة الدولة ولم تعود إلا بعد تعرضها للخراب والتدمير الكامل بفضل النزاعات المسلحة وكذلك أُغلِقَت الحدود البرية مع كثير من دول الجوار وتغيرت المواقف السياسية للكثير من الدول وساءت العلاقة معها وفُرِضَت عقوبات اقتصادية على سورية، وتمت مقاطعتها من قبل الكثير من الدول المعادية، ما أثر بدوره على كمية وحجم الصادرات، فالإحصائيات اليوم غير واضحة بسبب هذه الظروف " ولكن عام2014 مثلاً أحتلت مصر المرتبة الأولى بنسبة 26,1% من إجمالي الصادرات السورية، وجاءت الأردن في المرتبة الثانية بنسبة 22% ثم لبنان بنسبة 15,3%، وتراجعت حصة تركيا من الصادرات السورية بنسبة بلغت 8,2% ، وانخفضت حصة الدول الأسيوية بنسبة 39% عام 2014 عن عام 2010، وأزيحت السعودية والعراق كأبرز وجهة للصادرات السورية في عام 2014 مقارنة مع فترة ما قبل 2011"(23). وهذا ما يبدوا جلياً فعندما تتغير المواقف السياسية بالضرورة سوف تتراجع التعاملات الاقتصادية ، وباتت سورية تستورد أكثر من الدول الصديقة كإيران والصين وروسيا، وهذا ما يفسر تواجد منتجات هذه الدول في أسواقنا السورية.

❖ **<u>التبعية الاقتصادية :</u>** عندما يكون البلد متخلفاً اقتصادياً وتكون مظاهر هذا التخلف بادية للعيان فإن هذا البلد سوف يعاني بشكل أو بآخر من التبعية الاقتصادية للدول التي سبقته بأشواط كبيرة على طريق النمو والتقدم، لأنه سيكون أيضاً بلد ضعيف اقتصادياً وسوف لن يحقق معادلة الاكتفاء الذاتي، ولاسيما مع انهيار مقدراته كما حصل في سوريا بسبب الحرب وسوف يضطر إلى الاعتماد على غيره وسوف تزداد مديونية الدولة وحاجتها إلى المساعدات والمستوردات كل هذا يرسخ التبعية الاقتصادية ويقف عائقاً في وجه الاستقلال الاقتصادي وبالتالي تحقيق النمو والتنمية ....

3- <u>التخلف الثقافي:</u>

كذلك الحال فإن التخلف الثقافي يشكّل مظهراً من مظاهر التخلف الاجتماعي ككل وهو عقبة في وجه التنمية، والمقصود بالتخلف الثقافي توقف عملية الكسب الاجتماعي على المستوى الثقافي الحضاري، بحيث يصبح مجتمع ما وعاء لتلقي منجزات الآخرين، دون أن يقوم بأي جهد يذكر في عملية الكسب في هذا المجال، بالإضافة إلى تراجع موقع الثقافة، بحيث لا يكون للمسائل والقيم الثقافية العليا موقعها الطبيعي في الخريطة الاجتماعية بل تصبح الاهتمامات الثقافية في مؤخرة الركب والاهتمام(24). بهذا المعنى يعاني المجتمع المتخلف ثقافياً من حالة من الجمود والركود الثقافي ويعاني من نوع من التبعية الثقافية ولاسيما للدول المتقدمة علمياً واقتصادياً وتكنولوجياً، ويصبح المغلوب يقلد الغالب ولاسيما أن معظم بلداننا العربية قد تعرضت للاستعمار والاحتلال أيضاً ناهيك عن هجرة العقول العربية إلى تلك الدول المتقدمة فتعود هذه العقول حاملة معها ثقافة الغرب وأفكاره والتي تشكل النموذج الراقي في أعين أبناء المجتمعات العربية ولاسيما فئة الشباب منهم ويصبح حلم كل شاب السفر إلى تلك البلدان أو أن يحيا حياة سكانها وبأسوأ الحالات تقليد نمط معيشتهم وطرق حياتهم ولاسيما في المأكل والملبس واللغة وطريقة الكلام وكل ذلك على حساب اللغة العربية والتاريخ العربي والعادات والتقاليد والعلوم وكل شيء.

ويتجلى التخلف الثقافي في انتشار ظواهر مثل " انتشار اللغة الأجنبية كالإنكليزية والفرنسية في جميع المحافل على حساب اللغة الأم التي تم إقصاؤها، والاعتماد على بنوك المعلومات في دول العالم الغربي وتهميش العلوم العربية، نزع الهوية الأم ونزع المعرفة والقيم الأصلية باسم التطوير والتنوير..."(25).

وقد يعود انتشار هذه المظاهر إلى الازدواجية الثقافية التي يعيشها المواطن العربي، فمن جهة عليه الاعتداد بالموروث الثقافي وجملة العادات والتقاليد وتناقلها عبر الأجيال ولكنه بذات الوقت يعلم بأن الموروث هو نفسه سبب في الكثير من القيود المفروضة عليه، وأنه السبب في تكبيل البلدان العربية، فهي تعيش في خط واحد ونمطية جعلت الفرد مؤمن بأن كل ذلك بات تقليدياً بل وعائقاً في طريق نموه الشخصي والنفسي بشكل خاص والنمو الاجتماعي بشكل عام، وبذلك بات يميل نحو ما هو مستورد من البلدان التي سبقت بلده على كل الأصعدة الاجتماعي والتكنولوجي والعلمي والاقتصادي، وهي بنظره تحترم الإنسان وحقوقه في الحياة والعمل، كما تحترم كفاءاته ومؤهلاته وتحاول أن تغذي أحلامه وطموحاته والاستفادة من مقدراته، على عكس ما هو موجود في بلده الذي يحرمه من كثير من هذه الحقوق والحريات، لذلك يعاني حالة من التشظي النفسي ويخرج على مكونات الثقافة الموجودة في بلده، وبالتالي تنتشر مظاهر التخلف الثقافي على مساحة واسعة بين أبناء هذا المجتمع.

كيفية القضاء على مظاهر التخلف الاجتماعي : بعد استعراض المظاهر المتعددة التي قد يتخذها التخلف الاجتماعي في أي بلد في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، فإن القضاء على هذه المظاهر والتخلص منها لا يكون إلا بوضع الخطط والمشاريع التنموية الجادة والشاملة التي تضع يدها على التوصيف الحقيقي للواقع المتخلف، والبدء بعملية تنمية شاملة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وهذا ما سنحاول تناوله في هذه الفقرة:

1- **التنمية الاجتماعية:** وهذه التنمية بالضبط ستكون الحل الوحيد للقضاء على مظاهر التخلف الاجتماعي والتي ذكرناها وهي انتشار الأمية أو تدني مستوى التعليم، سوء التغذية أو تدني مستوى الخدمات الصحية، عدم تمكين المرأة، ارتفاع عدد السكان، أو معدل الإنجاب وعدم المقدرة على تنظيم النسل، الهجرة الداخلية.

ويقصد بالتنمية الاجتماعية : "سلسلة العمليات الإدارية المخطط لها مسبقاً، والتي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تقود الطاقات والإمكانات إلى التفاعل والاستغلال الأمثل وتحفيز جهود الدولة لخلق تغيرات على النشاطات والمجالات الاجتماعية كافة"(26). ولتحقيق عملية التنمية هذه لابد من وضع الخطط اللازمة لمعالجة العديد من القضايا التي تكرس التخلف ومن أبرز هذه القضايا

❖ الأمية وذلك يقع على عاتق الدولة فمن الضروري في أي دولة التسلح ضد انتشار هذه الآفة مثل عمل حملات توعية تدعو إلى محاربة الأمية ولاسيما عبر وسائل الإعلام، وفرض المزيد من القوانين الصارمة التي تحد من التسرب المدرسي وتشجع على متابعة التعلم، وتساعد على حل جميع المشكلات التي تحول دون ذلك فمثلاً يمكن للدولة أن تقوم " بفرض التعليم الإلزامي، وعقد دورات تعليمية للأميين وكبار السن، إجراء البحوث العلمية التي تقف على أسباب ونتائج الأمية، تقديم الحوافز المادية والمعنوية للمتحررين من الأمية"(27).

لذلك يجب أن تتظافر الجهود كافة للخلاص من هذه الظاهرة بشكل جدي وذلك من خلال الإحاطة بأعداد الأميين ودراسة أوضاعهم الاجتماعية وخصائصهم الشخصية ومدى قابليتهم للتعلم وتجاوز مشكلاتهم والاتجاه نحو بناء المزيد من مراكز محو الأمية أو استخدام المدارس نفسها في أوقات مناسبة لإقامة دورات محو الأمية، وتوعية المواطنين بضرورة محو الأمية التي يشكل وجودها عائق في وجه التطور الشخصي والمجتمعي.

❖ كذلك يجب وضع الخطط لتحقيق المستوى اللائق لكل فرد على مستوى الخدمات الصحية وذلك بالقضاء على الأسباب المؤدية إلى الأمراض وسوء التغذية فمن حق الفرد الحصول على الطعام المتوازن والشراب النظيف والعلاج الصحيح ومن واجب الدولة إيلاء الاهتمام بهذا الأمر، وتوفير احتياجات الفرد ولاسيما في ظل غلاء الأسعار وعدم كفاية الدخل، ولاسيما الشريحة الفقيرة التي تعتمد على غيرها في تأمين سبل العيش، كما يجب توعية المواطن

بعمل الفحوصات الدورية للاطمئنان على صحته، وكذلك إعطاء اللقاحات اللازمة للمواليد الجدد وعدم تناول الطعام الملوث أو غير الصحي، ولاسيما اليوم حيث تدخل الهرمونات في الحصص اليومية من اللحم والخضار والفواكه التي يتناولها الفرد، وكذلك تشجيع الأمهات على مسألة الإرضاع الطبيعي للمواليد بدلاً من الحليب الصناعي لأن ذلك يزيد من مناعة الطفل ويقلل نسبة إصابته بالأمراض، إذاً هناك جزء من الحل يقع على عاتق الدولة وآخر يقع على عاتق الفرد الذي يجب أن يوسع ثقافته الصحية ويهتم بصحة وسلامة جسده والابتعاد عن كل ما يؤذيه.

❖ كذلك تتضمن عملية التنمية مسألة تفعيل دور المرأة في المجتمع وتمكينها في قطاعات المجتمع كافة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية وذلك لأن دعم وجود المرأة وإعطائها فرصها الاجتماعية وحقوقها المختلفة إنما يعني دعم للمجتمع نفسه وتعزيز لعملية التنمية فالمرأة تشكل نصف المجتمع، وعملية تمكين المرأة تتطلب اتخاذ العديد من الخطوات منها ما يقع على عاتق الدولة ومنها ما يقع على عاتق المرأة نفسها مثل:

- " تزويدها بالمعارف العلمية التي تنمي قدراتها على النقد والتحليل وحل المشكلات التي قد تصادفها في حياتها.
- تنمية معارفها النظرية والعملية وإكسابها المهارات اللازمة للالتحاق بسوق العمل والإنتاج.
- تغيير نظرة المرأة التقليدية إلى نفسها والتي تعمق عدم مساواتها بالرجل وتخلصها من ضعفها، وزيادة ثقتها بنفسها وبقدراتها الخلاقة المبدعة" (28). فهذا يزيد من قوة الدور والمكانة الاجتماعية للمرأة في العمل والتعليم واتخاذ القرار والمناصب الاجتماعية والسياسية ويساهم في تغيير نظرة المرأة إلى نفسها وكذلك نظرة المجتمع إليها.

❖ كذلك فإن عملية التنمية لا تتم إلا بالحد من مشكلة الزيادة السكانية والاتجاه نحو السعي لتنظيم أو تحديد النسل ولاسيما في سورية التي يرتفع فيها معدل النمو السكاني سنوياً بشكل كبير يفوق ما هو موجود من موارد، وكذلك تنتشر ثقافة زيادة عدد الأولاد في الأسرة السورية لعدة أسباب منها الدلالة على خصوبة المرأة أو النظرة للأولاد أنهم يحافظون على استمرارية اسم العائلة ولاسيما الذكور منهم أو سيادة ثقافة أن الأولاد عزّ للأبوين وعون لهم عند وصولهم إلى حد الشيخوخة وهم مصدر للتباهي والرجولة، أو للمساعدة في زيادة دخل الأسرة أو العمل في الأرض والزراعة كما كان سائد قديماً، واستمرت هذه الأفكار التقليدية إلى يومنا هذا، ما يستدعي وجود حلّ سواء من قبل الدولة أو من قبل الأفراد الذين يجب أن يحرصوا على ضبط نسلهم والالتزام بمحاربة الزيادة السكانية الغير مضبوطة. فمثلاً جاء في جريدة الجماهير السورية بأن حل مسألة النمو السكاني المرتفع في سوريا يحتاج إلى العديد من الجهود مثل تعليم المرأة ومحو أميتها، فهذا من جهة يزيد معرفتها وإطلاعها بسلبيات هذا النمو وكذلك عندما تقضي المرأة سنوات طويلة في التعليم تقل فرصة إنجابها للأولاد وتقل خصوبتها، كذلك يجب على مديرية الصحة زيادة توعية المواطنين بأهمية ضبط وتحديد النسل وعمل ندوات ومحاضرات مستمرة عن هذا الموضوع وخاصة في الريف ولاسيما ريف المناطق الشرقية وريف حلب، كذلك تقليل التعويض العائلي للأولاد الذين يولدون بعد الولد الأول والثاني مما يحفز رب الأسرة على الاكتفاء بولدين ..(29). ومثل هذه الخطوات والقوانين قد تحتاج إلى فترات زمنية طويلة لتحقيق النتائج المرجوة، ولكن طريق الألف ميل يبدأ بخطوة، ويتم شيئاً فشيئاً التخلص من النظرة التقليدية والموروث الاستاتيكي حول هذه المسألة.

❖ ومن المسائل الأخرى المرتبطة والتي لابد من إيجاد الحلول لها مسألة الهجرة الداخلية سواء بين المحافظات أو بين الريف والمدينة فهذه المسألة خطيرة تسبب إفراغ بعض المناطق من مكوناتها السكانية وقوة عملها وطاقاتها العاملة والمنتجة وتسبب تمركز وكثافة سكانية في مناطق ومحافظات أخرى بما يسبب ضغط سكاني وعمراني وتعليمي واقتصادي على بعض مراكز المدن ويحملها فوق طاقتها، وبالمقابل إهمال الأراضي الزراعية في الريف مثلاً عندما

ينتقل سكانه إلى المدن وهذا كله مرتبط بعملية التنمية ويؤثر عليها سلباً. ولحل مسألة الهجرة الداخلية لابد أيضاً من اتخاذ مجموعة من الإجراءات مثل:

- اتخاذ ما يلزم لتحقيق التوازن بين الريف والمدينة وبين المحافظات ديمغرافياً.
- وضع ضوابط قانونية وإدارية للهجرة وذلك بغرض التنظيم وتقليل المخاطر الناجمة عن عدم التوازن السكاني وما ينجم عنها من مدن عشوائية.
- أن يكون هناك إدماج مبرمج للمهاجرين في مجتمعاتهم الجديدة لتجاوز ما يسمى بصدمة المدينة. واحترام الطاقة الإستيعابية لكل مدينة من المهاجرين.
- توزيع المشروعات التنموية بشكل متوازن بين جميع المناطق.
- نشر شبكة المرافق والخدمات الأساسية من تعليمية وصحية مياه شرب وصرف صحي وسكن وغيرها مما يحسن استقرار السوري في مكان إقامته ويخفف الهجرة(30).

عندما توضع الخطوات اللازمة لحل هذه القضايا فإن عملية التنمية على الصعيد الاجتماعي يمكن أن تتحقق بشكل دائم وشامل ويتم بالتالي القضاء على جلّ المظاهر المؤدية للتخلف الاجتماعي في سورية وغيرها من البلدان.

2- **التنمية الاقتصادية : (Economic Development)** : وهي الحل الأمثل للقضاء على مظاهر التخلف الاقتصادي والتي تحدثنا عن الفقر، البطالة، انخفاض مستوى دخل الفرد، انخفاض معدل الصادرات، التبعية الاقتصادية وغيرها، ويقصد بالتنمية الاقتصادية: " العملية الهادفة إلى تعزيز نمو اقتصاد الدول، وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية التي تجعلها أكثر تقدماً عن طريق تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة "(31).

وهذه التنمية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مسألة الفقر أولاً ففي سورية هناك من يتحدث عن نسبة مخيفة تكاد تفوق 80% من السكان ولاسيما بعد الأزمة السورية ما يوجب الاتجاه نحو دراسة واقع الفقراء وأهم احتياجاتهم ولاسيما من هم دون خط الفقر أي في حالة الإملاق الشديد، وذلك عن طريق وضع الحل الذي يستلزم القيام بالكثير من الإجراءات مثل :

❖ " توجيه الدعم للفئات الفقيرة بحيث تتمكن من تحسين الوضع المعيشي، العدالة في توزيع الخدمات بين المناطق، خلق فرص عمل في المناطق الأكثر فقراً، أن يكون هناك تباين في تكلفة الخدمات التي تقدمها الدولة، بحيث تتناسب مع الدخل الذي يحصل عليه الفرد.."(32). بالإضافة إلى الكثير من الخدمات التي يمكن تقديمها لتحسين أوضاع الفقراء ولاسيما أن أغلب الفقراء كما تشير الإحصائيات يقيمون في الريف حيث يمكن تفعيل دور القطاع الزراعي وتوجيه الاهتمام به كونه يعد مصدراً جيداً للرزق والحصول على العمل والدخل لدى الكثير من الأسر الفقيرة، وكذلك الاستفادة من طاقاتهم في آن معاً.

❖ كما أن خطط التنمية يجب أن تتوجه نحو مسألة البطالة والتي تشكل مظهراً من مظاهر التخلف الاقتصادي في أي بلد فمع اتجاه بلداننا العربية ولاسيما سورية إلى التصنيع فقد تم إهمال القطاع الزراعي ونتيجة الأزمة اليوم تعطل القطاع السياحي ولم يعد هناك فرص عمل أمام جيل الشباب مع أنه يحمل العديد من المؤهلات أحياناً حتى خريجو الجامعات يعانون من البطالة وعدم الحصول على فرصة عمل كذلك ضمن مؤسسات القطاع العام هناك بطالة مقنعة فضمن المكتب الواحد يتواجد العديد من الموظفين في حين أن القيام بالعمل المطلوب يتطلب شخص واحد أو شخصين على الأكثر، كذلك فإن النمو السكاني المرتفع قد يكون سبباً في ارتفاع نسبة البطالة في سوريا، وتبين دراسة العلي أن مشكلة البطالة في سورية تكمن في عدم كفاية الإنفاق العام من حيث الكمية لمواجهة الأعداد المتزايدة من

المتعطلين حيث بلغ متوسط أعداد المتعطلين السنوي (541) ألف، مما يجعل سورية تحتاج إلى (580) مليار ليرة سورية سنوياً لتوظيفهم(33). بهذا المعنى يجب على الدولة تسخير رؤوس الأموال واستثمارها في خلق مشاريع تستوعب الطاقات من القوى العاملة وإيجاد فرص عمل أكثر.

❖ كذلك فإن من واجب العملية التنموية أن تشمل مسألة متوسط دخل الفرد فهذا الأمر بحاجة إلى دراسة جديدة فكيف لدخل الفرد أن يغطي الاحتياجات كافة والتي يفوق حجمها هذا الدخل بعدة أضعاف كما ذكرنا في الإحصائيات الخاصة بمتوسط دخل الفرد في سورية، ما يستدعي العمل على رفع هذا المتوسط أو العمل على محاولة التحكم بأسعار المواد الأساسية التي يحتاجها الفرد على الأقل، فاليوم يوجد الكثير من الأفراد غير الموظفين وحتى الموظف ومن يتقاضى الأجر الشهري فإنه لن يستطيع تحمل الأعباء المفروضة على هذا الدخل من غذاء ومأوى وملبس ولاسيما من يعيش ببيت مُستأجر أو كان نازحاً من محافظة أخرى بالإضافة إلى أجور المواصلات وفواتير الماء والكهرباء .... ولاسيما خلال ما تعيشه سورية حالياً في ظل "الأزمة".

❖ كذلك فإن انخفاض معدل الصادرات السورية يعتبر مقياس للتخلف الاجتماعي الذي يجب أن تتوجه نحوه خطط التنمية للعمل على تجاوزه وزيادة نسبة الصادرات والتقليل من نسبة الواردات وذلك يكون بتحقيق مفهوم الاكتفاء الذاتي والعودة للعمل والإنتاج في مختلف القطاعات، وإعادة تفعيل دور القطاع الزراعي الذي كان يرفد سورية بالمحاصيل الزراعية اللازمة كالحبوب والأقماح والحمضيات والزيتون وغيرها من المنتجات، كذلك القطاع الصناعي وتفعيل دور المصانع والمعامل السورية التي كانت ترفد المحافظات السورية بالملابس والمنظفات والأدوية وحتى الحديد والرخام والإسمنت وكل شيء.....، حتى السواحل السورية كانت ترفد سورية باحتياجاتها من الأسماك ويتم تصديرها إلى الخارج أيضاً، كذلك مشتقات النفط التي كانت تصدر إلى الخارج قلت بسبب العلاقات مع العديد من الدول من جهة وسيطرة الجماعات المسلحة والأطراف المختلفة عليها من جهة أخرى، ما يوجب على الدولة دراسة واقع القطاعات المختلفة ووضع الخطط اللازمة لرفع نسبة هذه الصادرات.

❖ وأخيراً وبنفس المجال فإن من واجب الدولة التخلص من مشكلة التبعية الاقتصادية للآخر وتحقيق مسألة التقدم والنمو على الصعيد الاقتصادي وعدم الاعتماد على الدول الأخرى اقتصادياً، بل السعي نحو تحقيق استقلال اقتصادي يكفل تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي وعدم الاتكال على الغير، وتقليل المديونية لأي دولة وهذا يتحقق من خلال عملية التنمية الاقتصادية التي يجب أن تبدأ بإزالة كل مظاهر التخلف الاقتصادي السائدة في المجتمع.

3- <u>التنمية الثقافية :</u>

وهي العملية التي يتم من خلالها القضاء على التخلف الثقافي لأفراد مجتمع معين، وهذه العملية تتطلب العمل جنباً إلى جنب مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من قبل الدولة، والسعي كذلك لوضع الخطط والإجراءات اللازمة لتحقيق التقدم والازدهار الثقافي لأن الثقافة في أي بلد إنما تعكس مدى مستوى التقدم الفكري والتطور الحضاري لأفراد هذا البلد، ومدى اعتزازهم بثقافتهم المحلية ومدى التمسك بتفاصيلها المختلفة كالعادات والتقاليد والأعراف واللغات والعلوم والفلسفات والسلوكيات ومختلف عناصر الرأسمال الاجتماعي المختلفة، وأهمية الحفاظ عليها ولاسيما خلال عملية التغير الاجتماعي وما يخضع له البلد (سورية ودول الوطن العربي) من محاولات اختراق ثقافي ولاسيما في ظل العولمة التي تحاول أن تجسد سيادة نمط ثقافي واحد في العالم هو النمط الغربي السائد في البلدان المتقدمة، ولكن مضمون ثقافة تلك البلدان لا يتفق في كثير منه مع عاداتنا وتقاليدنا ونمط معيشتنا، ولاسيما أن النمط الثقافي الغربي بات النمط الذي تتطلع إليه أحلام وطموحات فئة الشباب بشكل خاص في مجتمعاتنا فهم يعتقدون أن ما يعيشه الغرب من عادات

وحريات هو السبب في تقدمه الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي بينما ينظرون للعادات والتقاليد العربية على أنها باتت مقيدة وتقليدية. وهذا يحتاج من الحكومات إعادة الثقة بالثقافة واللغة والتاريخ العادات والتقاليد العربية وهذا يحتاج الكثير من الإجراءات مثل:

- نظرة جديدة للتراث بقصد استلهام الأصيل فيه والإنساني ونبذ ما تراكم فيه من أفكار ورؤى وليدة عصور الاضمحلال والتدهور.
- النظر إلى التعليم باعتباره منظومة تهدف إلى إرساء قيم العقل وليس النقل وربطه بضرورات الحياة الاجتماعية.
- مراجعة دور أجهزة الإعلام وتفعيل هذا الدور التثقيفي والفكري بين جماهير الشعب، والسعي للتخلص من الأمية الأبجدية والثقافية والتكنولوجية باعتبارها عقبة في وجه أي خطة للتنمية الثقافية.
- إرساء قيم ثقافية وطنية وعالمية جيدة تصون الهوية الوطنية وبنفس الوقت غير متقوقعة على ذاتها.
- العمل على إيجاد كوادر ثقافية قادرة على حمل رسالة التنمية الثقافية.
- تفعيل دور العمل الأهلي وإفساح المجال أمام منظماته لنشر الوعي ....(34).

فعند مراعاة هذه الاحتياجات في خطة التنمية الثقافية يستطيع أي بلد التخلص من مظاهر التخلف والتبعية الثقافية لغيره ويستطيع الحفاظ على هويته الثقافية وكذلك عناصر هذه الثقافة ويتمتع باستقلاليته الثقافية ووحدته التي لا يمكن اختراقها ثقافياً.

الاستنتاجات والتوصيات :

إن السعي للتعرف على مظاهر التخلف الاجتماعي في أي بلد ومدى أثرها في إعاقة عملية التنمية يمثل أمراً صعباً وذلك لأن هذه المظاهر متنوعة ومعقدة، وتتطلب هذه الدراسة الكشف عن مجموعة المظاهر التي يتسم بها التخلف الاجتماعي وتقف عائقاً في وجه عملية التنمية، لذلك كان هناك محاولة لرصد أهم هذه المظاهر، ولاسيما المظاهر الاجتماعية كالأمية وسوء التغذية، عدم تمكين المرأة، الزيادة السكانية وعدم تنظيم النسل، الهجرة الداخلية، أما المظاهر الاقتصادية فتبدو في الفقر، البطالة، انخفاض متوسط دخل الفرد، انخفاض معدل الصادرات، التبعية الاقتصادية، وأخيراً تجلّت مظاهر التخلف الثقافي بعدة أمور مثل إهمال العادات والتقاليد واللغة.... وتقليد عادات الآخرين..... ومن ثم حاولت الدراسة تناول كيفية القضاء على مظاهر التخلف الاجتماعي المختلفة حيث أن ذلك يتم عبر وضع خطط التنمية الفاعلة في المجالات كافة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تناولناها خلال الدراسة بالتفصيل.

وفي الختام لابد من تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في القضاء على مظاهر التخلف الاجتماعي والتي تقف عائقاً في وجه عملية التنمية وهي:

1- إعادة النظر في خطط التنمية في سورية(نموذجاً وهذا ينطبق على كل البلدان العربية بل والنامية منها) والسعي لوضع أخرى جديدة مأخوذة من الواقع فعلاً وتطبيقها بشكل فاعل وسريع.

2- الاهتمام بالتنمية على الصعيد الاجتماعي والتي يجب أن تشمل:

❖ القضاء على الجهل والأمية وذلك من خلال إحصاء عدد الأميين الحقيقيين من الصغار والكبار وتفعيل كل الخدمات اللازمة لمحو أميتهم وما يتطلب هذا الأمر من افتتاح دورات مستمرة لمحو الأمية في أزمنة وأمكنة متاحة

للجميع، والقيام بحملات توعية لتوعية الجميع بأهمية ذلك، فالقضاء على الأمية يعني القضاء على الجهل والتخلف في عديد من النواحي .

❖ الاطلاع على أوضاع الذين يعانون من سوء التغذية ومعرفة الأسباب والاهتمام بأوضاعهم الغذائية وتقديم مستوى لائق من الخدمات الصحية التي تحفظ صحتهم وتقيهم من الأمراض والظروف غير اللائقة صحياً.

❖ الاهتمام بالمرأة السورية من الناحية الصحية والتعليمية والعملية وإشراكها في قطاعات الحياة كافة كالإنتاج والتعليم واتخاذ القرار والحياة السياسية في محاولة لتمكينها وتفعيل دورها بشكل جدي في عملية التنمية .

❖ السعي نحو تنظيم أو تحديد النسل ووضع القوانين اللازمة لذلك ومتابعة تطبيقها بشكل جدي بمختلف الطرق وذلك للحد من الزيادة السكانية التي من شأنها أن تخلق مشكلات اجتماعية مختلفة.

❖ الحد من الهجرة الداخلية وتأمين مستلزمات بقاء كل فرد في المحافظة التي يعيش فيها أو الريف الذي يقيم فيه، وتوفير الخدمات اللازمة لذلك حتى لا يضطر للانتقال فيتسبب في ترك فراغ ورائه وكذلك يخلق نوع من الفوضى وحالة من الازدحام والكثافة في المنطقة التي سينتقل إليها .

3- الاهتمام بالتنمية على الصعيد الاقتصادي : والتي يجب أن تشمل :

❖ دراسة واقع الفقر وأعداد الفقراء بشكل جدي ودراسة خصائصهم ومشكلاتهم وظروف حياتهم والسعي لتحسينها عبر رفع مستواهم المعيشي.

❖ الالتفات لمسألة البطالة ووضع الخطط المناسبة لإيجاد فرص عمل للقادرين على العمل والراغبين فيه، وإدماجهم بسوق العمل ولاسيما فئة الشباب، بالإضافة إلى أبناء الريف وكذلك المرأة ولاسيما الريفية وإيجاد مشاريع مناسبة تمكنهم من العمل من جهة والإنتاج لإفادة المجتمع من جهة أخرى .

❖ رفع مستوى دخل الفرد حتى يتلاءم مع الاحتياجات الأساسية لمعيشة الفرد على الأقل.

❖ العمل على رفع معدل الصادرات من المواد كافة وعدم الاعتماد على الاستيراد من الخارج بل تشجيع العمل في القطاعات كافة لزيادة الإنتاج من مختلف المواد وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

❖ تحقيق الاستقلال الاقتصادي وذلك بالاعتماد على الذات وإلغاء التبعية الاقتصادية.

4- السعي لتحقيق التنمية الثقافية وذلك من خلال :

❖ تفعيل دور التربية والتعليم في الحفاظ على القيم الثقافية للمجتمع.

❖ التأكيد على دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية من الأسرة والمدرسة مروراً بالجامعات والمعاهد والكنائس والمساجد في ضرورة الاهتمام بالعناصر الثقافية.

❖ تفعيل دور وسائل الإعلام في تقريب المسألة إلى أذهان الناس وزرع حب الوطن والقيم والأعراف الصحيحة في نفوسهم، والتحذير من مخاطر الغزو الثقافي الغربي الذي يأتينا عبر وسائل الإعلام هذه ويحاول تحطيم منظومتنا الثقافية وموروثنا الحضاري حتى يحل محله قيم غربية وغير متناسبة في كثير منها مع بنية وطبيعة مجتمعاتنا ونسيجها الاجتماعي والفكري.

❖ إقامة الندوات المستمرة في المدارس والمراكز الثقافية للتعريف في مخاطر الغزو الثقافي.

❖ فرض نوع من الرقابة على البرامج التلفزيونية التي يشاهدها أفراد مجتمعنا ولا سيما جيل المراهقة والشباب الذي يميل إلى التمرد وتقليد كل ما هو جديد وتجريبه.

❖ تعزيز الهوية الوطنية والثقافية لدى أفراد المجتمع باستمرار والعمل على زيادة ارتباطهم بوطنهم والافتخار به وذلك بمراعاة احتياجاتهم وإعطائهم حقوقهم في الحياة والعمل والتفكير .....

المصادر والمراجع :

1- عليوي، عماد، مفهوم التخلف الاجتماعي، 2016/5/16، www.barq.com

2- الجمعان، سامي، التخلف الاجتماعي بمعناه الحقيقي، 2012/11/9، www.a;yaum.com

3- ضمراوي، بانا، تعريف التنمية، 2015/11/14، www.mawdoo3.com

4- حمد، إسعاف، وسائل الاتصال الجماهيري ودورها في عملية التنمية الاجتماعية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 1996، ص 137.

5- السيد، خالد، الأمية أسبابها وطرق معالجتها، 2016/10/18، انظر الموقع: www.makada40.ga

6- طقاطقة، شيرين: تعريف الأمية، 17 ديسمبر، 2015، انظر الموقع www.mawdoo3.com

7- حجازي، جمعة، الأمية تفاقم المشكلة وتعثر الحلول، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2007، ص 26.

8- أحمد، عدنان: تعريف الأمية وأسبابها، 10 / ديسمبر /2017 انظر الموقع www.rjeem.com

9- صلاح، رزان، مظاهر التخلف، 7/سبتمبر/2016، انظر الموقع www.mawdoo3.com

10- خليف، سميحة، تعريف سوء التغذية، 30/ديسمبر/ 2015، انظر الموقع www.mawdoo3.com

11- انظر: أبو حمدان، ماجد، تفعيل دور المرأة العربية السورية في عملية التنمية الشاملة، مجلة جامعة دمشق، المجلد 30، العدد 1+2، 2014، ص319-329.

12- انظر: أبو عابد، عمار، المرأة السورية تتمتع بحقوق كاملة وتحتل مناصب رفيعة، 9/آذار/2011 انظر الموقع www.alittihad.ae

13- حمد، اسعاف، مرجع سبق ذكره ،ص 52، 53.

14- العمّاش، حسين، الزيادة السكانية في سورية تؤثر على استهلاك أي نسبة نمو اقتصادي محققة، 2009/6/29 انظر الموقع www.arabic.people.com.cu

15- أحمد، كريم، أسباب الهجرة، 2018/2/8 ، انظر الموقع www.mawdoo3.com

16- حمد، اسعاف، مرجع سبق ذكره، ص 53، 54.

17- أحمد، كريم، أسباب الهجرة، 2018/2/8 ، انظر الموقع www.mawdoo3.com

18- بارودو، سلمان، مفهوم التخلف الاقتصادي، 2010/7/12، www.masress.com

19- محمد، مصطفى، الفقر والتخلف الاقتصادي، 2016/12/2 www.annabaa.org

20- انظر: غانم، مي، دور الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية في الحد من الفقر مع دراسة حالة الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، 2015، ص94،95.

21- العلي، محمد، أثر تغير الانفاق العام في معدل البطالة في سورية دراسة تحليلية (2000-2012)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2015،ص 72.

22- المرصد العمالي للدراسات والبحوث، تكاليف معيشة السوري 7 أضعاف متوسط دخله، 2017/6/6، www.syriasteps.com

23- السيد، عبد الرؤوف، كيف غيرت الصادرات والمستوردات السورية بوصلة توجهها خلال الحرب؟ www.Alhal.net 2015/12/9

24- انظر محفوظ، محمد، في معنى التخلف الثقافي، 2018/2/18 انظر الموقع www.alriyadh.com

25- التركي، البتول جمال، أنواع التخلف (المسكوت عنها)، 2016/8/2 (www.albiladdaily.com)

26- الحياري، إيمان، مفهوم التنمية الاجتماعية، 7/ آذار/2016 www.mawdoo3.com

27- خليف، سميحة، طرق محاربة الأمية، 2/مايو/2017 www.mawdoo3.com

28- أبو حمدان ، ماجد، مرجع سبق ذكره، ص 338.

29- انظر: الأحمد، رضا، وزملائه، الانفجار السكاني في مشكلة تؤثر على معدلات النمو الاقتصادية، جريدة الجماهير، حلب، العدد 13206، الاربعاء 2010/11/3، www.jamahir.alwehda.gov.sy

30- انظر: المكتب المركزي للإحصاء، الهجرة الداخلية في سوريا، 2004 studies, www.cbssyr.sy

31- فرارجة، مجد، مفهوم التنمية الاقتصادية، 23، 1، 2017 www.mawdoo3.com

32- غانم، مي، مرجع سبق ذكره ، ص 154

33- العلي، محمد، مرجع سبق ذكره ،ص110

34- انظر: محمود، حّواس، التنمية الثقافية في العالم العربي، د ت ن ، www.araa.sa